



٢٠٢٢/١١/١٦

اجتماع مجلس الوزراء رقم (٢١٧) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي



ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم، اجتماع الحكومة الأسبوعي، بمقر مجلس الوزراء بالعاصمة الإدارية الجديدة؛ وذلك لمناقشة عدد من القضايا والملفات.

واستهل رئيس مجلس الوزراء الاجتماع، بالإشارة إلى الحدث العالمي الضخم الذي تستضيفه مصر حالياً، والمتمثل في الدورة الـ ٢٧ لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27)، مؤكداً أن مصر نجحت بشهادة العالم في تنظيم هذا الحدث على أعلى مستوى من الكفاءة والإبهار، بعد أن سخرت له الدولة ووزاراتها وأجهزتها جميع عناصر ومقومات نجاحه، ووفرت له كل الإمكانيات والمتطلبات اللوجيستية، وفقاً لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، حيث كان سيادته يتابع دورياً تفاصيل الاستعدادات التي كانت تجرى على قدم وساق لاستضافة هذا الحدث، ولتكون شرم الشيخ في أبهى صورة أمام العالم بأسره.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي إن هذا النجاح المبهر أثبت قدرة الدولة المصرية على تنظيم واستضافة كبرى الفعاليات العالمية على أرض الكنانة، كما أنه يشكل مبعث فخر واعتزاز لنا جميعاً كمصريين بالانتماء لهذا الوطن العظيم.

وفي السياق نفسه، توجه رئيس الوزراء بالشكر والتقدير لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي على متابعته للحكومة، ولا سيما الوزارات والجهات المعنية، أولاً بأول لتنظيم هذا المؤتمر، كما توجه مدبولي بالشكر لجميع الوزراء والمسؤولين بالجهات المختصة على ما بذلوه من جهد كبير طوال الأشهر الماضية في سبيل إخراج هذا الحدث بهذه الصورة الرائعة، وحرصهم الشديد على أن تكون شرم الشيخ أجمل مدينة خضراء ذكية.

كما قدم رئيس مجلس الوزراء خالص الشكر للقوات المسلحة التي أسهمت بجهود عظيم في تنفيذ العديد من المشروعات التنموية والخدمية في مدينة شرم الشيخ، حيث شهدت مدينة السلام مشروعات تطوير غير مسبوق لتطوير البنية الأساسية وفي مجال الطاقة النظيفة، ووسائل النقل الذكي صديق البيئة.

ووجه مدبولي أيضا الشكر الجزيل لوزارة الداخلية ورجالها الذين يبذلون جهدا واسعا في توفير كل متطلبات الأمن والسلامة لضيوف مصر من رؤساء الدول والحكومات والشخصيات الدولية وكل المشاركين في فعاليات المؤتمر، الذين وفدوا من كل أنحاء العالم.

وفي إطار الحديث عن مؤتمر المناخ، تطرق رئيس مجلس الوزراء إلى النجاحات العديدة التي أحرزتها الدولة ضمن فعاليات المؤتمر، والتي تمثلت في توقيع الكثير من مذكرات التفاهم والاتفاقيات لتنفيذ مشروعات عديدة في مجال الهيدروجين الأخضر والطاقة النظيفة، على وجه الخصوص، مؤكدا أن مصر ستبدأ على الفور في تنفيذ هذه المشروعات الحيوية، باعتبارها دولة رائدة في مشروعات مواجهة التغيرات المناخية، ولاقفا في الوقت نفسه إلى استمرار مشروعات التنمية المستدامة؛ حيث وفرت منصة "نوفي" مشروعات عديدة في هذا المجال.

*القرارات:

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن اتفاق انضمام حكومة جمهورية مصر العربية، إلى عضوية مؤسسة التمويل الأفريقية، والمشاركة في الهيكل التمويلي لها، الموقع بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٢٢.

وتأتي هذه الخطوة في إطار سعي مصر الدائم لتوطيد علاقاتها بالقارة الأفريقية، وفتح المزيد من مجالات الاستثمار إقليمياً في مختلف المجالات الاقتصادية. ويسهم انضمام مصر إلى عضوية مؤسسة التمويل الأفريقية في استفادتها من سبل الدعم التي توفرها المؤسسة من خلال الاستثمار في قطاعات الطاقة والنقل والصناعات الثقيلة والغاز الطبيعي والاتصالات، حيث يتضمن الدعم تقديم دراسات الجدوى للمشروعات، وتوفير الدعم النقدي لها، مع إمكانية زيادة رأسمال المشروعات، إلى جانب تقديم الدعم الفني من خلال خبراء في مختلف المجالات الصناعية للارتقاء بمستوى تنفيذ المشروعات إلى المعايير الدولية.

ويبلغ حالياً رأس مال مؤسسة التمويل الأفريقية التي تتخذ من مدينة لاجوس بنيجيريا مقراً لها، نحو ٦,١ مليار دولار، كما يبلغ حجم الاستثمارات التي تقوم بها في الدول الأفريقية نحو ٧,٢ مليار دولار في قطاعات الطاقة والنقل والصناعات الثقيلة والبتترول والغاز الطبيعي والاتصالات، وتضم في عضويتها ٢٧ دولة أفريقية.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتشكيل "المجلس الأعلى للاستثمار" ونظام عمله، والذي نص على أن يُشكل برئاسة السيد رئيس الجمهورية، وعضوية كل من: رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي المصري، وعدد من الوزراء ورؤساء الجهات المعنية.

ونص مشروع القرار على أن يجتمع المجلس الأعلى بناء على دعوة من رئيسه، مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة لذلك، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين، ويجوز أن ينيب رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء في رئاسة بعض جلسات المجلس، وتلتزم أجهزة الدولة بما يصدر عن المجلس الأعلى من قرارات، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن تعديل المساحة الواردة بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٤، والمخصصة لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، بناحية المدامود، بمحافظة الأقصر، لإنشاء محطة معالجة والمزرعة الخشبية التابعة لها، بحيث تصبح المساحة ١٤,٨٦ فدان تقريباً، بدلاً من نحو ٣ آلاف فدان، تستخدم في إقامة محطة معالجة صرف صحي وتوسعتها المستقبلية، وتعود باقي المساحة إلى أصلها كأماكن دولة خاصة، وذلك في إطار التوجه نحو التوسع في المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي في المشروعات الجديدة.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن تغيير الغرض من استخدام مساحة نحو ٥٠٠ فدان بمحافظة المنيا، من نشاط الاستصلاح والاستزراع إلى النشاط التعليمي، وإعادة تخصيصها لصالح الأزهر الشريف، لاستخدامها في إقامة فرع لجامعة الأزهر.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتحديد بعض المنشآت كأصول علاجية آلت إلى الهيئة العامة للرعاية الصحية، بموجب أحكام قانون التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، في نطاق محافظات الإسماعيلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس، وذلك في إطار خطة الدولة لرفع كفاءة وجودة المنشآت الصحية تدريجياً قبل البدء في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل بباقي المحافظات.

-وافق مجلس الوزراء على منح مهلة بدون مقابل، كتنسيقات إضافية، لكافة قطع الأراضي المخصصة لشركات الاستثمار العقاري والجمعيات والنقابات والجهات، تحت مظلة المشروع القومي للإسكان الاجتماعي، الجاري تنفيذها بالمدن الجديدة، بنشاط عمراني متكامل، وخدمي، وترفيهي، ورياضي، وصناعي، في إطار موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وذلك في إطار تخفيف الأعباء الناجمة عن الأزمات العالمية المتلاحقة على هذا القطاع المهم.

-وافق مجلس الوزراء على اعتماد القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الهندسية الوزارية، المنعقدة بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠٢٢، بشأن الإسناد المباشر للشركات، أو زيادة أوامر الإسناد، بهدف استكمال الأعمال الجارية، لتحقيق الاستفادة من الاستثمارات التي تم إنفاقها، وذلك لعدد ٣١ مشروعاً، لوزارتي الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية والنقل، وصندوق التنمية الحضرية، وجامعة الأزهر "فرع أسيوط"، ومحافظة دمياط.

-اعتمد مجلس الوزراء تسهيلات تأشيرة الدخول إلى مصر لحاملي كارت المشجع (هيا) الحاضرين لبطولة كأس العالم في قطر خلال الفترة من ١١/٢٠ حتى ١٢/١٨/٢٠٢٢، وذلك أسوة بما تم خلال فترة استئناف الحركة السياحية أثناء جائحة كورونا، من تطبيق نظام الإعفاء من رسوم التأشيرات للسائحين الوافدين للمقاصد السياحية المصرية، ويأتي ذلك في إطار استفادة مصر من هذا الحدث للترويج للسياحة المصرية.

وفي هذا الصدد قامت وزارة السياحة والآثار بعدد من الاجراءات، من ضمنها التعميم للمنشآت الفندقية بالگردقة وشرم الشيخ لتقديم نسبة خصم على أسعار الإقامة المعلنه "أونلاين" لمشجعي كأس العالم حاملي بطاقة المشجع (هيا)، بالإضافة إلى بعض الاجراءات التنسيقية التي مازالت قائمة سواء من حيث التنسيق بين وزارة الطيران المدني وشركة اير كايرو ومصر للطيران وشركات الطيران العاملة بمنطقة الخليج العربي، أو توفير كافة أوجه المساندة في إصدار التراخيص والموافقات اللازمة بما يسمح لهم بزيادة الطاقة الجوية الناقلة وعدد الرحلات المشغلة من الدول العربية المجاورة إلى مصر.

-قام مجلس الوزراء بالتصديق على الموافقات الصادرة بشأن إقامة عدد ٢٢٧ مشروعاً في ١٣ محافظة، على مساحة إجمالية تقدر بنحو ١٩٣ فداناً، وذلك بهدف تنفيذ مشروعات للنفع العام.

وتضمنت هذه المشروعات: إقامة محطات رفع صرف صحي، ومراكز طبية ووحدات صحية ونقاط، إسعاف، ونقاط إطفاء، ووحدات بيطرية، ومجمعات زراعية وخدمية، وأسواق، ومستشفيات، ومراكز لتنمية الأسرة والطفولة ووحدات شئون إجتماعية، ومراكز شباب، وغيرها من المشروعات.

ويتم مراعاة المحددات والضوابط فيما يتعلق بتخصيص الأراضي، والتي من بينها عدم تبوير أية أراضي زراعية قائمة، وعدم السير في إجراءات تخصيص أية أراضي زراعية لأية مشروعات إلا بعد العرض على رئيس مجلس الوزراء.

-وافق مجلس الوزراء على التوصيات الصادرة عن لجان إنهاء النزاعات الحكومية بوزارة العدل في عدد ٥٩ منازعة، وذلك في إطار الحرص على إنهاء كافة النزاعات القضائية بين الجهات الحكومية وتسوية أي نزاع دون اللجوء إلى القضاء.

-استعرض مجلس الوزراء الموقف التنفيذي لمشروع "التجلي الأعظم" بمدينة سانت كاترين، حيث تم التطرق لمعدلات ونسب انجاز الأعمال في إطار هذا المشروع المهم، والتي تتضمن مشروعات إقامة مركز الزوار، وساحة السلام، وتطوير النزل القائم واستراحة السادات، ومشروع الفندق الجبلي، بالإضافة إلى تصميم النزل البيئي الجديد، ومنطقة الحديقة الصحراوية ودرج موسي، وإنشاء المجمع الإداري الجديد، والحي السياحي الجديد بالإسبعية.

كما تم التعرف أيضاً على موقف مشروعات تطوير منطقة وادي الدير، والحي السكني الجديدة بالزيتونة، ومشروع شبكات طرق الحركة الآلية وتطوير ورفع كفاءة البنية التحتية والمرافق "البلدة التراثية"، وكذا مشروع درء أخطار السيول، ومشروع تطوير المنطقة السياحية، ومشروع تطوير مركز المدينة التراثي القائم، والتي تأتي جميعها أيضاً في إطار مشروع "التجلي الأعظم".

-وافق مجلس الوزراء على توصيات اللجنة الرئيسية المنصوص عليها في المادة ٨ من قانون تنظيم بناء وترميم الكنائس، الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠١٦ بشأن توفيق أوضاع بعض الكنائس والمباني، والمنعقدة بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢ لعدد ١٢٥ كنيسة ومبنى تابعاً، وبذلك يبلغ عدد الكنائس والمباني التي تمت الموافقة على توفيق أوضاعها منذ بدء عمل اللجنة، وحتى الآن ٢٥٢٦ كنيسة ومبنى تابعاً.

-وافق مجلس الوزراء على صرف المساندة المقدمة لشركة "مصر للطيران" للشحن الجوي، خلال العام المالي من ٢٠٢١/٧/١ إلى ٢٠٢٢/٦/٣٠، وذلك وفقاً للنسب المحددة بالملف المعروضة على مجلس الوزراء.

في إطار متابعة السوق المحلية وأسعار السلع والمنتجات الغذائية، وما تم رصده من بعض الممارسات التي نتج عنها حجب سلعة "الأرز" عن التداول بإخفائها، أو عدم طرحها للبيع أو الامتناع عن بيعها، وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن اعتبار سلعة "الأرز" من المنتجات الاستراتيجية في تطبيق حكم المادة (٨) من قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، ويحظر حبسها عن التداول سواء من خلال إخفائها، أو عدم طرحها للبيع، أو الامتناع عن بيعها أو بأي صورة أخرى.

وألزم مشروع القرار حائزي سلعة "الأرز" لغير الاستعمال الشخصي من المنتجين والموردين والموزعين والبائعين ومن في حكمهم بالمبادرة إلى إخطار مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة على مستوى الجمهورية بنوعية وكميات الأرز المخزنة لديهم، على أن يتم الالتزام بضوابط وإجراءات التوريد التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية.

ونص مشروع القرار على أنه مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر، ودون الإخلال بالحق في التعويض، يعاقب كل من يخالف حكم المادة الأولى من هذا القرار بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه، ولا تجاوز مليوني جنيه، أو ما يعادل قيمة البضاعة موضوع الجريمة أيهما أكبر.

وفي حالة العود، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وتضاعف قيمة الغرامة بحديها.

وفي جميع الأحوال، تقضي المحكمة بالمصادرة، وينشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه.

ووفقاً لمشروع القرار، يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره، ويستمر العمل بأحكامه لمدة ثلاثة أشهر، أو لحين إشعار آخر أيهما أقرب، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار، نص على أنه يُستثنى من تطبيق أحكام قرار مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تحديد سعر بيع الأرز الأبيض، الأرز الأبيض الفاخر العريض الذي لا تزيد نسبة الكسر فيه على ٣% ، على أن يكون معبأً تعبئة فاخرة، وألا يزيد سعر بيعه عن ١٨ جنيهاً للكيلو.

-وافق مجلس الوزراء على تعديل اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الإدارة المحلية الصادرة بقرار وزيرى الصحة والسكان والإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩٧، وذلك باستحداث بعض أنواع التحاليل الطبية للأشخاص المقبلين على الزواج لاكتشاف احتمالات إنجاب أطفال معاقين.

وجاء تعديل اللائحة الأساسية في مسألتين، تتمثل الأولى في إضافة بعض الخدمات إلى البند السادس من الملحق رقم ٣ الوارد باللائحة " التحاليل الطبية" والتي تتضمن تقديم خدمات إجراء بعض التحاليل الطبية (فيروس الالتهاب الكبدي C و B ، وفيروس نقص المناعة المكتسبة HIV ، وكذلك الثلاثيميا، ومرض فقر الدم المنجلي.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار بشأن قيام مصلحة الخزنة العامة وسك العملة التابعة لوزارة المالية بسك كميات إضافية من العملة التذكارية غير المتداولة المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٢.

ونص مشروع القرار على أن يعدل عدد قطع العملات التذكارية غير المتداولة من الفضة فئة (المائة) جنيه الخاصة بمناسبة استضافة مصر لقمة الأمم المتحدة للمناخ في نوفمبر ٢٠٢٢، المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار المشار إليه، بزيادة (٢٠٠٠) قطعة ليصبح إجمالي عدد الإصدار (٥٠٠٠) قطعة.

اجتماع مجلس الوزراء رقم (217) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي

الزراعة 16 نوفمبر 2022 اجتماعات مجلس الوزراء



ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم، اجتماع الحكومة الأسبوعي، بمقر مجلس الوزراء بالعاصمة الإدارية الجديدة؛ وذلك لمناقشة عدد من القضايا والملفات.

واستهل رئيس مجلس الوزراء الاجتماع، بالإشارة إلى الحدث العالمي الضخم الذي تستضيفه مصر حالياً، والمتمثل في الدورة الـ 27 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27). مؤكداً أن مصر نجحت بشهادة العالم في تنظيم هذا الحدث على أعلى مستوى من الكفاءة والإبهار، بعد أن سخرت له الدولة ووزاراتها وأجهزتها جميع عناصر ومقومات نجاحه، ووفرت له كل الإمكانيات والمنتظبات اللوجيستية، وفقاً لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، حيث كان سيادته يتابع دورياً تفاصيل الاستعدادات التي كانت تجري على قدم وساق لاستضافة هذا الحدث، ولتكون شرم الشيخ في أبهى صورة أمام العالم بأسره.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي إن هذا النجاح المبهر أثبت قدرة الدولة المصرية على تنظيم واستضافة كبرى الفعاليات العالمية على أرض الكنانة، كما أنه يشكل منبعث فخر واعتزاز لنا جميعاً كمصريين بالانتماء لهذا الوطن العظيم.

وفي السياق نفسه، توجه رئيس الوزراء بالشكر والتقدير لمهامه الرئيس عبد الفتاح السيسي على متابعته للحكومة، ولا سيما الوزارات والجهات المعنية، أولاً بأول لتنظيم هذا المؤتمر، كما توجه مدبولي بالشكر لجميع الوزراء والمسؤولين بالجهات المختصة على ما بذلوه من جهد كبير طوال الأشهر الماضية في سبيل إخراج هذا الحدث بهذه الصورة الرائعة، وحرصهم الشديد على أن تكون شرم الشيخ أجمل مدينة خصراً ذكياً.

كما قدم رئيس مجلس الوزراء خالص الشكر للقوات المسلحة التي أسهمت بجهد عظيم في تنفيذ العديد من المشروعات والتنمية والخدمات في مدينة شرم الشيخ، حيث شهدت مدينة السلام مشروعات تطوير غير مسبوقه لتطوير البنية الأساسية وفي مجال الطاقة النظيفة، ووسائل النقل الذي صديق البيئة.

www.cabinet.gov.eg/Meeting/Details/9708